واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا

د . عائشة عبد السلام العالم*

د. رحاب محمد بن سعود**

مقدمة :

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية حديثة نسبياً ، وقد شهد في الأعوام الأخيرة تطوراً وانتشاراً هائلاً ساهمت فيه موجة من العولمة والتقدم التكنولوجي ،إذ يساعد الاستثمار الأجنبي الدول النامية في نقل التقنية ، والمهارات الإدارية ، والنفاذ إلى الأسواق العالمية ،والانضمام للمنظمات الدولية ..

وقد انتبهت ليبيا إلى ذلك فبدأت بإصدار القوانين والقرارات وإجراء الإصلاحات الاقتصادية والتي تمثلت في إصدار القانون رقم (5) لسنة 1997 بشان تشجيع الاستثمار الأجنبي والذي تم تعديله بالقانون رقم (7) لسنة 2003 ، الذي عدل بدوره بالقانون رقم 9 لسنة 2010 , والقرار رقم (147) لسنة 2004 بتشجيع وتحديد نشاطات الاستثمار الأجنبي في القطاعات الاقتصادية المختلفة ، إضافة إلى الطلب المقدم من قبل ليبيا لعضوية منظمة التجارة العالمية لعام 2004 ، وقد استهدفت هذه الإصلاحات إيجاد مصادر بديلة للدخل ، والإسراع في عملية نقل التقنية ،والمهارات الإدارية ،لكن هذه القوانين والإصلاحات لم تنجح في تهيئة البيئة المناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ليبيا مقارنةً مع بقية الاقتصاديات النامية.

وفي ضوء ما سبق تحاول هذه الورقة تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا خاصة في القطاع غير النفطي ، والتعرف على أهم معوقاته للتوصل إلى مجموعة من التوصيات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ليبيا، وسوف تتناول الورقة النقاط التالية :

- مفهوم الاستثمار الأجنبي وأهميته .
- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا .
- تقييم أداء وإمكانات ليبيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا .
- المشاكل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا .
- خلاصة .

* عضو هيأة التدريس – قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي
** عضو هيأة التدريس – قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي

2- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر :

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر ، ووفقا للمعيار الذى وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشراً حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال ، ومن عدد الأصوات فيها ، وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر رأياً في إدارة المؤسسة .

ويتميز هذا الشكل من أشكال التدفقات المالية عن غيره من الأشكال الأخرى بأنه يتضمن تحركات رأس المال ليس فقط في شكل حصص ملكية، وإنما في شكل آلات وتكنولوجيا ومعرفة ومهارات ، كما أنه يكون للمستثمر الحق في اتخاذ القرار وفي الرقابة على المجالات أو المشروعات التى تم فيها الاستثمار، وبالتالي يقل عنصر المخاطرة .(مؤسسة التمويل الدولية ، 1997، ، 9) .

ويتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة صور من أبرزها : (محمد ، 2006 ، 4)

أ - الاستثمار المشترك:

وهو من أكثر الأشكال شيوعا في الدول النامية ، حيث يشارك المستثمر المحلى – الخاص والحكومي أو الاثنين معا – المستثمر الأجنبي في ملكية المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيه ، وبالتالي يشاركه في قرارات الإدارة ، وعن طريق هذه المشاركة يمكن تقليل المخاطر السياسية التى قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي من تأميم ومصادرة فضلا عن تخفيف الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد المضيف نتيجة مشاركة المستثمر الوطني في المشروع الأجنبي المشترك .

ب - الاستثمار المملوك بالكامل للأجانب:

وتعتبر هذه الشركات من أهم أشكال هذا الاستثمار والمحرك الرئيسى له فهى مسؤولة عن أكثر من 80% منه على مستوى العالم ككل ، حيث إن لها فروعا متعددة تمتد إلى عدة دول مختلفة ، وتتميز بكبر حجم انتاجها وتنوعه ، وباحتكارها لأحدث أساليب التكنولوجيا الحديثة ، كما أنها تدار مركزيا من مركزها الرئيسي ، وقد تعاظم دور وأهمية الشركات متعددة الجنسية ، في الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة ، فهى تستأثر الآن بحوالي عشر الناتج المحلي الإجمالي وثلث الصادرات العالمية.

3- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر :

في ضوء المفهوم السابق للاستثمار وأشكاله المختلفة تبرز لنا أهمية هذا الاستثمار ودوره في التنمية الاقتصادية في الدول النامية ومنها ليبيا وذلك من خلال : (Mayer ، Ayosin ، 2000 ، 3-5)

أ- إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول، وذلك من خلال الشركات متعددة الجنسية ، وتشمل هذه الأصول رأس المال ، التكنولوجيا ، المهارات الإدارية ، كما أنها قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دوليا .

ب- المساهمة في خلق فرص العمل وفي رفع إنتاجية هذا العنصر وبالتالي الحد من مشكلة البطالة.

ج - رفع معدل الاستثمار بالدول النامية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن خلال جذب المدخرات المحلية إلى الأنشطة الأساسية أو الأنشطة المكملة ومن ثم ارتفاع عوائد الملكية وهو ما يدفع بدوره إلى زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمارات .

د- انتشار الآثار الإيجابية على مستوى الاقتصاد القومي ككل نتيجة علاقات التشابك الأمامية والخلفية التى تربط أنشطة الشركات متعددة الجنسية بأنشطة الشركات المحلية ،فالروابط الخلفية تسهم في زيادة إنتاجية وكفاءة أداء الشركات الأخرى ،أما الروابط الأمامية فتسهم في تطوير مؤسسات البيع المحلية ،كما تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة فى صناعات عديدة .

هـ - تسهم التحويلات الرأسمالية التى تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة وفي تقليل عجز ميزان المدفوعات .

وبالرغم من هذه المزايا للاستثمار الأجنبي المباشر فإن له بعض المساوئ منها أن هذا الاستثمار لا يلعب دورا في بناء قاعدة تكنولوجية وطنية في الدول التى يتجه اليها ، فالطرق الفنية للإنتاج التي يقوم بإدخالها قد لا تتوافق مع ظروف البلد المستثمر فيه ومع نسب توفر عوامل الانتاج ، ولا يقوم المستثمر الأجنبي بتغيير هذه الطرق بما يتلاءم مع هذه الظروف ،كما تسهم الشركات الأجنبية بقدر كبير في التباين الموجود في مستوى الأجور وشروط العمل ، وهي السبب في بعض الأحيان وراء تحول الائتمان المصرفي والعمالة الماهرة من قطاعات الاقتصاد القومي لخدمة هذه الشركات من خلال قوتها الشرائية الكبيرة . (رضوان ،199،1998).

ومن أجل تنظيم الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر وتقليل المساوئ الناجمة عنه فإنه يتعين على الدول المضيفة توخي الحرص عند اختيار التكنولوجيا الاجنبية بحيث تكون ملائمة قدر الإمكان للظروف الاقتصادية المحلية ، وأيضا يمكن الاستفادة من الاستثمار المباشر عن طريق المشروعات المشتركة التى تشرف عليها الدولة من خلالها مشاركتها أو مشاركة رعاياها.

4- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا :

تتميز ليبيا بمجموعة من الإمكانيات الطبيعية و التاريخية لجذب الاستثمارات الأجنبية و التي تشمل مايلي:

ا- الموقع الجغرافي :

أطلق اليونان قديماً اسم ليبيا على كل منطقة شمال إفريقيا، أما اليوم فإن أرض ليبيا تقع بين مصر في الشرق وتونس في الغرب ويحدها من الجنوب السودان، ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط، وعلى الرغم من أن ليبيا تطل على البحر المتوسط وساحلها يتمتع بمناخ البحر الأبيض المتوسط، إلا أنها تعتبر جزءًا من الصحراء الكبرى، فمساحة ليبيا الكبيرة أعطتها تدرجاً في تضاريسها فهي تشمل : الصحراء الكبرى المحتوية علي مجموعة من الواحات والمدن الداخلية و السهول الساحلية المتاخمة للبحر الأبيض المتوسط في الشمال، و السلاسل الجبلية مثل الجبل الغربي والجبل الأخضر.

موقع ليبيا الاستراتيجي لعب دوراً مهماً في حركة التجارة العالمية بين قارات العالم المختلفة بالإضافة الي أهميته من ناحية إحتياطاتها من النفط والغاز الطبيعي، كما أنها تشكل حلقة وصل بين بلاد المغرب العربي والمشرق العربي ،وهو موقع جيد للعديد من الدول الأفريقية التي لا تطل علي البحر، بالإضافة الي ذلك فهي تجاور عدة بلدان مأهولة بالسكان بشكل كثيف مما يعني احتمالية إنشاء أسواق كبيرة ومربحة، قرب ليبيا الي أوروبا وإمكانيتها الاقتصادية جعلتها أكثر تميزاً لجذب الاستثمارات مقارنة مع جيرانها.

يمكن القول إن هناك قطاعات اقتصادية مختلفة (علي سبيل المثال القطاع التجاري) يمكن أن تستفيد من موقع ليبيا الجغرافي مما يسهم في تنويع مصادر الدخل، إن المعني الاقتصادي للموقع الجغرافي بالنسبة للقطاع التجاري هو انخفاض تكاليف النقل ،وبالتالي دخول البلاد في نشاطات تتعلق بالتصدير ولن تكون مرتفعة التكلفة وهذا يعتبر عامل جذب بالنسبة للمستثمر.

الحضارات التي شهدنها ليبيا خلال تاريخها - كما سيتم توضيحه في الفقرة ب- تركت آثاراً في بعض المدن وأصبحت مصدر جذب للسواح الذي شكل مصدراً للعملات الأجنبية , Wallace) and Wilkinson, 2004; Otman and Bunter, 2005; Vandewalle, 2006; Otman and Karlberg, 2007). لذا يعكس موقع ليبيا إمكانية جيدة لتطوير قطاع السياحة ، وهذا يمثل عامل جذب للمستثمر الأجنبي، و هناك دراسات عديدة في الأدب الاقتصادي أكدت علي أهمية الموقع الجغرافي في جذب الاستثمارات الأجنبية علي سبيل المثال Hellstrom and Sungur(2006), and Buckle et al (2007)

ب- **حضارات ليبيا** :

بسبب موقعها الجغرافي شهدت ليبيا العديد من الحضارات عبر التاريخ ابتدأت قبل القرن السابع, فالفينيقيون هم من أوائل الشعوب السامية التي وصلت إلى مناطق الساحل الأفريقي, وأقاموا فيه مراكز استيطان لهم، وقد أسس الفينيقيون مراكز ومحطات تجارية كثيرة و امتد نفوذهم إلى حدود برقة (قورينا) واستوطنوا اويا ولبدة وصبراته وهي مدن تجارية مهمة على ساحل ليبيا ،وقد ازدهرت تجارتهم على الساحل الغربي من ليبيا ، وذلك لسهولة الوصول إلى أواسط إفريقيا الغنية بمنتجاتها المربحة كالذهب والأحجار النفيسة والعاج وكانت أهم طرق القوافل تخرج من مدينة جرمة. ولهذا صارت تلك المدينة مركزا مهما تُجمع فيه منتجات أواسط إفريقيا التي تنقلها القوافل عبر الصحراء إلى المراكز الساحلية حيث تباع للفينيقيين مقابل المواد التي كانوا يجلبونها معهم ، واستمر الجرمانيون مسيطرين على دواخل ليبيا لفترة جاوزت الألف سنة.

وقد وقعت منطقة برقة تحت النفوذ اليوناني الإغريقي، حيث تم إنشاء العديد من المدن في شرق البلاد مثل : برقة (المرج القديمة)، توخيرة (توكرة)، هسبريديس (بنغازي لاحقا) وميناء أبولونيا (سوسة لاحقا) وبلدة بلغراي (البيضاء لاحقا)، كما أنشأت مدينة برقة (المرج) ميناء لها في موقع بطولوميس (طلميثه) كما وقعت منطقة طرابلس الغرب تحت النفوذ القرطاجي الذي طور نظام الري الذي شكل أساس تطوير القطاع الزراعي.

ثم الرومان الذين استطاعوا ضم منطقتي برقة وطرابلس الغرب إلى الإمبراطورية الرومانية التي شكلت دولة مترامية الأطراف، لها طابعها الحضاري المميز الذي ما زالت آثاره

شاهدة عليه إلي الآن . وقد شكلت تلك المستوطنات مراكز تجارية مهمة على ساحل البحر الأبيض المتوسط تتجمع فيها البضائع القادمة من داخل إفريقيا، ومنها تصدر إلى أوروبا.

جاء العرب بعدها ونشروا الدين الاسلامي مابين القرن السادس والتاسع عشر بعد ذلك بسطت الدولة العثمانية نفوذها و طبقت في ليبيا نظام الولايات: ولاية طرابلس الغرب وولاية برقة، وولاية فزان. في العهد العثماني تم التأكيد علي سيادة ليبيا على مياهها الإقليمية وفرض رسوم المرور عبر مياه البحر الأبيض المتوسط على كافة سفن الدول البحرية الأمريكية والأوروبية, وأصبحت ليبيا مركزاً تجارياً مهماً تصدر أوروبا من خلالها الي أفريقيا السلع المصنعة وتستورد العاج والذهب والريش والعبيد.

بحلول سنة 1911 احتلت ايطاليا البلاد وأطلقت عليها اسم ليبيا. أعتبرت أيطاليا ليبيا مستعمرة زراعية حيث تتوفر فيها العمالة مع رخص أجورها.(Vandewalle, 2006). في سنة 1939 أستثمرت ايطاليا مبالغ طائلة في تنمية وتطوير قطاع المواصلات, القطاع الزراعي وقطاع البناء (Otman and Karlberg, 2007).

بعد انتهاء فترة الحكم الإيطالي دخلت ليبيا في مفاوضات مع الامم المتحدة نتجت عنها حصول ليبيا علي استقلالها وأصبح الملك أدريس الذي قاد المقاومة ضد الاحتلال الإيطالي ملكاً علي ليبيا، في تلك الفترة تم اكتشاف النفط وبحلول سنة 1969 بدأت ليبيا في تصديره، وبحدوث انقلاب سنة 1969 رفض النظام السابق الرأسمالية والاستثمارات الأجنبية ونظر للاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية باعتبارها مصدراً للتكنولوجيا،و في التسعنيات فرضت العقوبات الدولية علي ليبيا والتي أترث سلباً علي القطاع النفطي الذي كان المصدر الرئيسي للدخل في البلاد، هذه العقوبات مثلت عامل طرد للأستثمار الأجنبي المباشر ولكن بعد رفع هذه العقوبات في سنة 2003 تغيرت سياسة الدولة تجاه الأستثمار الأجنبي وبدأت الدولة محاولات لتحسين مناخها الاستثماري لجذب تلك الاستثمارات.

ج- السكان:

هناك عدة مجموعات عرقية في ليبيا جاءت من مختلف الحضارات التي مرت عليها ، فسكان ليبيا خليط من العناصر ، أقدمهم البربر ، ثم الفراعنة ، والفينيقيون، والإغريق والرومان ، ثم العرب الذين قدموا إلي المنطقة بعد وصول الفتح الإسلامي ثم الاتراك.

يعيش معظم السكان في المدن الساحلية ،ليبيا لها أحد أعلي معدلات النمو في العالم تقريباً 50% من السكان تحت عمر 20 سنة, (Wallace and Wilkinson, 2004; Oxford Business Group, 2008). يمكن القول أن التركيبة السكانية في ليبيا لها تأثيران علي الاستثمارات الأجنبية , الأول أن غالبية السكان من الشباب وهذا يعني ارتفاع الطلب علي الإسكان الكهرباء , الخدمات المصرفية والصحية والتعليمية....الخ وبالتالي فرصاً استثمارية جيدة في كل القطاعات الاقتصادية خاصةً وأن هذه القطاعات شهدت تطورات بسيطة خلال الاربعين عاماً الماضية. اما التأثير الثاني فيثمتل في عدم توفر عمالة ماهرة ومدربة الامر الضروري للاستثمارات الأجنبية.

في الأدب الاقتصادي عادة ما يستخدم عدد السكان بوصفه مؤشراً لحجم السوق وهناك العديد من الدراسات التي بينت أهمية حجم السوق كمحدد للاستثمار الأجنبي علي سبيل المثال:

Buckly et al. (2007), Yulng & Yuanfei (2008), Ismail (2009). أوضحت دراسة Suod (2011) علي الرغم من انخفاض عدد السكان في ليبيا إلا أن حجم السوق المحلية يعتبر كبيراً من وجهة نظر المستثمر الأجنبي بسبب موقعها الجغرافي ومعدلات عالية للنمو السكاني مع عدم تطور قطاعاتها الاقتصادية لمدة 40 عاماً و هذا يعني وجود فرص استثمارية كبيرة ومتعددة.

وعلي الرغم من وجود المزايا والإمكانيات التي تمتلكها ليبيا وبالرغم من المحاولات التي بذلتها لتحسين مناخها الاستثماري لجذب الاستثمارات الأجنبية إلا أن الاقتصاد الليبي يعاني من تدني حجم تدفق تلك الاستثمارات وسوء توزيعها الجغرافي في البلاد ، ويوضح الجدول رقم (1) تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى ليبيا. والجدول رقم (2) يوضح التوزيع الجغرافي لهذه الاستثمارات .

جدول رقم (1)
تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى ليبيا
خلال الفترة 1990 – 2010

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى ليبيا مليون دولار
1990	159
1991	92
1992	99
1993	58
1994	-73
1995	-88
1996	-112
1997	-68
1998	-148
1999	-128
2000	141
2001	-113
2002	145
2003	143
2004	357
2005	1,038
2006	2,013
2007	4,689
2008	4,111
2009	2,674
2010	3,833

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار http: //www.iaigc.net/?id=7&sid=21

يوضح الجدول رقم (1) تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى ليبيا فقد انخفض من 159 مليون دينار عام 1990 إلى 58 مليون دينار عام 1993 ، وأخذ قيماً سالبة خلال الفترة 1994 – 2001 رغم صدور القانون رقم (5) لسنة 1997 بخصوص تشجيع الاستثمار

الأجنبي،كذلك يلاحظ من الجدول أن هناك تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى ليبيا ، كما يلاحظ تدني حجم هذه الاستثمارات . خلال الفترة 1990 – 2002 .

أما خلال الفترة 2003 – 2010 فقد ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى ليبيا من 143 مليون دولار ليصل إلى 3,833 مليون دولار عام 2010 ، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى تبني ليبيا لسياسة استثمارية واضحة ، خاصةً بعد إنشاء هيئة تشجيع الاستثمار ، وتقدم ليبيا بطلب الانضمام لعضوية منظمة التجارة العالمية، والأهم من ذلك هو رفع العقوبات الدولية عن ليبيا. يوضح الجدول رقم 2 التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في بعض المدن و القطاعات المختارة من الاقتصاد الليبي.

جدول رقم 2

التوزيع الجغرافي للأستثمارات الأجنبية المباشرة في بعض المدن و القطاعات المختارة من الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000 – 2011

المدينة	السياحة		الصناعة		الاستثمار العقاري		مجال الخدمات		الصحة		الانتاج الزراعي والحيواني	
	عدد مشروعات التشغيل	عدد مشروعات التنفيذ	عدد مشروعات التشغيل	عدد مشروعات التنفيذ	عدد مشروعات التشغيل	عدد مشروعات التنفيذ	عدد مشروعات التشغيل	*عدد مشروعات التنفيذ	عدد مشروعات التشغيل	*عدد مشروعات التنفيذ	عدد مشروعات التشغيل	*عدد مشروعات التنفيذ
البطنان	3	3										
الجفاره	0	0	25	25	0	6	3		3		1	
الزاويه	0	0	3	3	0	0	0		0		1	
المرقب	0	0	1	1	0	0	0		0		0	
النقاط الخمس	0	0	3	3	0	0	2		0		0	
بنغازي	10	9	10	10	0	2	4		1		4	
ترهونة	0	0	0	0	0	0	0		0		2	
درنة	0	0	1	1	0	0	0		0		0	
سبها	0	0	1	1	0	0	0		0		0	
سرت	0	0	1	1	0	0	1		0		0	
صبراتة	1	1	0	0	0	0	0		1		0	
طبرق	-	-	-	-	0	0	0		0		0	
طرابلس	53	53	30	30	1	12	20		3		1	
غدامس	0	0	0	0	0	0	0		0		0	
غريان	0	0	1	1	0	0	0		0		0	
مصراته	0	0	4	4	0	0	0		0		1	
وادي الحياة	0	0	1	1	0	0	0		0		0	
المجموع	67	66	81	81	1	20	30		8		10	

***في القطاع الخدمات والصحة والإنتاج الزراعي لاتوجد مشاريع تحت التنفيذ**

المصدر :إعداد الباحثتين بناء على معلومات من الهيئة العامة للتمليك والاستثمار

يلاحظ من الجدول السابق سوء التوزيع الجغرافي لهذه الاستثمارات وتركزها من ناحية المدن في مدينة طرابلس تليها الجفارة, مما يعني تنمية هاتين المدينتين علي حساب المدن الأخري، فمثلاً يتمركز أكثر من (75 %) من عدد المشروعات الاستثمارية في منطقتي طرابلس وجفارة , ترتكز المشروعات الصناعية بمنطقتي طرابلس وجفارة بنسبة تصل إلي (70 %) , بينما تتمركز المشروعات السياحية في طرابلس بنسبة تصل إلي (80 %) , اما نسبة تمركز الاستثمار العقاري فيها تصل إلي (90 %), (الهيئة العامة للتمليك والاستثمار) .

هذا التوزيع الجغرافي يتعارض مع أهداف القانون رقم 9 لسنة 2010 والتي منها هدف تحقيق التنمية المكانية في البلاد كافة . أما التوزيع الجغرافي لهذه الاستثمارات من ناحية القطاعات فالقطاع الصناعي يأتي في المرتبة الأولي من حيث عدد مشاريع التشغيل يليه قطاع السياحة , قطاع الخدمات, قطاع الاستثمار العقاري, قطاع الإنتاج الزراعي والحيواني وأخيرا قطاع الصحة،يمكن القول بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات الاقتصادية المختلفة لا تزال ضعيفة وتتركز معظمها في الصناعة والسياحة والخدمات،يمكن أن يكون السبب في ذلك سياسياً أكثر منه اقتصادياً فكما سبق أن أوضحنا أن ليبيا لديها مقومات اقتصادية هائلة تمتد عبر تاريخها وموقعها الجغرافي ولكن العقوبات الدولية وصورة ليبيا في الإعلام العالمي أترث سلباً علي تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد وهذا ما أوضحته الدراسة التي قامت بها (Suod 2011).

هناك أيضاً تعارض آخر مابين أهداف القانون رقم 9 والواقع العملي فمثلاً من ضمن أهداف هذا القانون تأهيل وتنمية العناصر الليبية فنياً ورفع كفاءتها وإكسابها مهارات متقدمة, وتوفير فرص عمل لها،وإذا نظرنا إلى الجدول رقم 3 نجد أنه بالمقارنة مع عدد المشاريع والسنوات فإن حجم العمالة الوطنية التي تم تشغيلها منخفض و يمكن القول إن هناك سببان لذلك : الأول هو عدم توفر العمالة الوطنية بسبب صغر حجم السكان في ليبيا ومعظمهم تحت سن العشرين كما سبق وأوضحنا ، والسبب الثاني هو نظام التعليم في ليبيا الذي كان يمنع تعلم المهارات الأساسية مثل: اللغات والحاسوب وعدم التركيز علي الدراسات المهنية والحرفية مما أدي إلي عدم توفر العمالة بالشكل المطلوب, ومن ناحية أخري سمح القانون بتوظيف العمالة الأجنبية، وأوضحت دراسة قامت بها (Suod ,2011) أن تكلفة جلب عمالة أجنبية أقل من تدريب وتأهيل العناصر الوطنية, مما أثر سلباً علي تحقيق هدف القانون (تأهيل وتنمية العناصر الليبية فنياً ورفع كفاءتها وإكسابها مهارات متقدمة, وتوفير فرص عمل لها). يعتقد أنه لتحقيق هذا الهدف يجب أن تفرض ليبيا علي المستثمر الأجنبي أن يدخل البلد عن طريق

المشـاركة مـع المسـتثمر المحلـي، لضـمان نقـل التكنولوجيـا ولكـن هـذا لا نجـده فـي القـانون (لايفـرض القـانون رقـم 9 لسـنة 2010 علـي المسـتثمر الأجنبـي شـكل معـين للمشـاركة) لذلك يمكن القول بأن القانون بحاجة إلي تطوير.

جدول رقم 3

عماله التشغيل والتنفيذ في المشروعات حسب المجالات والمدن من سنة 2000 ألي 2011 مسيحي

المدن	عمالة التشغيل		عمالة تنفيذ	
	عمالة أجنبية	عمالة وطنية	عمالة أجنبية	عمالة وطنية
البطنان	12	405	-	-
الجفاره	1081	3777	701	2390
الزاويه	83	388	8	111
المرقب	539	1156	0	157
النقاط الخمس	326	2707	46	214
بنغازي	878	3184	471	9420
ترهونة	50	180	19	28
درنة	0	48	0	40
سبها	20	405	10	40
سرت	410	1090	0	0
صبراتة	25	125	111	292
طبرق	0	0	-	-
طرابلس	11787	21926	1909	9094
غدامس	0	0	2	15
غريان	60	265	152	173
مصراته	169	1158	-	-
المجموع	15440	36814	3429	21974

المصدر: إعداد الباحثين بناء علي معلومات من الهيئة العامة للتمليك والإستثمار

ويعود تدني حجم الاستثمارات الأجنبية في هذه القطاعات إلى مجموعة من الأسباب بينتها بعض الدراسات العملية التي استطلعت آراء بعض المستثمرين الأجانب العاملين في ليبيا, ومن أهم هذه الدراسات ما يلي :

1- الدراسة التي قام بها الفارس والمنصوري (2006) حول عوامل جذب وعوامل طرد المستثمر الأجنبي في واقع الاقتصاد الليبي: "تحليل آراء المستثمرين الأجانب " افترضوا أنه لا توجد عوامل طاردة للاستثمار في ليبيا وأيضاً أن عوامل جذب المستثمر الأجنبي كلها متساوية في الأهمية، ولتحقيق الهدف من دراستهما قاما بإستطلاع آراء المستثمرين الأجانب من خلال استبيان تم توزيعه علي الشركات الاجنبية العاملة في ليبيا ،لقد وجدا من دراستهما أن من أهم عوامل جذب المستثمر الأجنبي هي الموقع الجغرافي و القرب من الأسواق العالمية والاستقرار السياسي والأمان ، وبالتالي تم رفض الفرضية الأولي الخاصة بتساوي أهمية عوامل جذب المستثمر الأجنبي، أما من ناحية عوامل طرد الاستثمار الأجنبي كانت سوء حالة البنية التحتية, عدم توفر المعلومات عن السوق وغياب السوق المالي وعدم توفر العمالة من حيث العدد والكفاءة وبالتالي تم رفض الفرضية الثانية الخاصة بعدم وجود عوامل طرد للاستثمار الأجنبي.

2- دراسة الثعيلب و كاجيجي (2007) معوقات الاستثمار الأجنبي في ليبيا: " دراسة استطلاعية لآراء المستثمرين الأجانب " هدفت هذه الدراسة إلي التعرف على أهم معوقات الاستثمار الأجنبي في ليبيا من خلال استطلاع آراء المستثمرين الأجانب , ولتحقيق هذا الهدف استخدمت صحيفة استبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات ،و يتكون مجتمع الاستطلاع من كافة المشاريع الاستثمارية المنفذة فعلاً، والمرخص لها من قبل هيئة تشجيع الاستثمار تحت مظلة القانون رقم(5) لسنة 1997. ووجدت الدراسة أن أهم المشاكل والصعوبات التي تواجه المستثمر الأجنبي تتمثل في الآتي:

- **المشاكل الاقتصادية:**

أفادت نتائج استطلاع الدراسة التي قاما بها أن أكثر المشاكل الاقتصادية التي تواجه المستثمرين الأجانب تتمثل في الآتي : المعاملة الضريبية ، يليها الخدمات المصرفية وعدم توفر بيانات حول السوق الليبي ، وجود تعقيدات وبيروقراطية في المعاملة الجمركية وعدم توفر بيانات عن السوق الليبي يعتبر من أهم المشاكل التي تعوق عملية استثمارهم ؛ ذلك لأن عدم توفر بيانات عن السوق الليبي يرفع من ظاهرة عدم التأكد لديهم ، ومن ثم يزيد من عنصر المخاطرة، وأكدوا أيضا على وجود تعقيدات وبيروقراطية في المعاملة الجمركية، وتتساوى في الأهمية أيضاُ مشاكل صغر حجم السوق الليبي بسبب قلة عدد السكان في ليبيا، مشاكل التسويق، وضعف أداء القطاع الأهلي.

- **المشاكل الإدارية**:

أما على صعيد المشاكل الإدارية فقد أكدت نتائج الاستطلاع أن أكثر المشاكل التي تواجه المستثمرين الأجانب تتمثل بالدرجة الأولى في نقص العمالة المؤهلة والمدربة تدريباً جيداً ، وعدم وضوح إجراءات استقدام وتسجيل وإقامة المغتربين, عدم تبسيط إجراءات تسجيل وترخيص المشروع الاستثماري ، مشكلة صعوبة مقابلة بعض المسؤولين في بعض الإدارات ، وعدم توفر البيانات الاستثمارية ، والإحصاءات الدقيقة التي تفيد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية ، مشكلة تحويل الأرباح والمرتبات والمزايا حيث أكد 12.5% من المشاركين بأنهم واجهوا هذه المشكلة ،

- **المشاكل القانونية:**

عدم حرية المستثمرين في اختيار موقع ومكان المشروع الاستثماري يعتبر واحداً من المشاكل التي تواجههم

- **مشاكل البنية التحتية:**

مشاكل النقل والاتصالات ، يليها في الأهمية مشكلة عدم توفر خريطة استثمارية بالمناطق الجغرافية ، مشاكل تتعلق بالفنادق والخدمات المصاحبة ,عدم وجود شبكة طرق برية بين المدن الكبيرة , مشاكل المطارات والخدمات المرافقة لها و مشاكل تتعلق بالموانى والخدمات المرافقة لها .

- **المشاكل الاجتماعية**:

عدم وجود خبرة محلية كافية في استضافة رؤوس الأموال الأجنبية و وضعف وعي المواطن المحلي بأهمية الاستثمار الأجنبي.

3- دراسة (Suod , 2011) دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات مختلفة من الاقتصاد الليبي ،هدفت الدراسة إلي معرفة دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر وماهي المشاكل التي تواجهه ولتحقيق ذلك استخدمت صحيفة استبيان لجمع البيانات مع إجراء مقابلات شخصية مع مدراء هذه الشركات . تكون مجتمع الاستطلاع من الشركات الأجنبية العاملة في القطاع النفطي والقطاع الصناعي و القطاع المصرفي وقطاع البناء والتشييد وكانت نتيجة هذه الدراسة من حيث المشاكل التي واجهت المستثمر الأجنبي مماثلة لدراسة الثعيلب و كاجيجي (2007) و الدراسة التي قام بها الفارس والمنصوري (2006). ولكن أوضحت أن السبب الرئيسي في عدم

تدفق الاستثمارات الأجنبية إلي ليبيا كان العقوبات الدولية التي كانت مفروضة علي البلاد وصورتها في الاعلام الدولي.

5 – تقييم أداء وإمكانات ليبيا في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر :

من العرض السابق يلاحظ ضعف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى ليبيا ، لكن الضعف في حجم هذه الاستثمارات لا يعني ضعف أداء وإمكانات ليبيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، وهذا يستدعي تقييم أداء وإمكانات ليبيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، والتعرف على ترتيب ليبيا في مؤشري الأداء والإمكانات اللذين تصدرهما الاونكتاد (UNCTAD) .

أ- مؤشر أداء الدولة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر : FDI performance Index

هذا المؤشر يقيس الوضع القائم للدولة من حيث حصتها الفعلية من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد عالمياً منسوبة إلى حصة الدولة من الناتج المحلي الاجمالي العالمي ، ويحتسب متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية .

ب- مؤشر إمكانات الدولة لجذب الاستثمار الاجنبي : FDI potential Index

وهذا المؤشر يقيس قدرة الدولة المستقبلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال 13 مكوناً وتشمل :

- معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي .
- متوسط دخل الفرد .
- نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي .
- انتشار خطوط الهاتف النقال .
- متوسط استهلاك الطاقة للفرد .
- نسبة الانفاق على البحوث والتطوير للناتج المحلي الاجمالي .
- نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان .
- التصنيف السيادي للدولة .
- حصة الدولة من صادرات الموارد الطبيعية .
- نسبة استيراد الدولة من الخدمات العامة .
- حصة الدولة من الرصيد التراكمي للاستثمار المباشر الوارد للعالم .

- أطول الطرق والمواصلات .
- القوانين والتشريعات المتاحة للاستثمار .

وقد دخلت في المؤشرين السابقين 16 دولة عربية من أصل (141) على مستوى العالم ، وقد تبين أن لبنان والإمارات والسودان تصدرت مجموعة الدول العربية في المؤشر الاول ، في حين أن ترتيب ليبيا 15 بين الدول العربية وذلك وفقاً لبيانات 2006 / 2007 . أما قطر والإمارات والبحرين فقد تصدرت مجموعة الدول العربية في مؤشر الإمكانات ، في حين كان ترتيب ليبيا 5 بين الدول العربية وذلك وفقاً لبيانات 2006 / 2007 .

وبناءً على تقاطع مؤشري أداء وإمكانات الدولة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر صنفت منظمة الاونكتاد الدول العربية ومن بينها ليبيا إلى المجموعات التي يبينها الجدول رقم (4) :

جدول رقم (4)

تقاطع مؤشري أداء وإمكانات الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

المجموعة	2006- 2004	2007 – 2005
مجموعة دول الطليعة (أداء مرتفع – إمكانات مرتفعة)	البحرين- الأردن- سلطنة عمان السعودية – تونس – الإمارات	قطر – تونس – البحرين الإمارات – لبنان – الأردن
مجموعة الدول دون إمكاناتها (أداء منخفض – إمكانات عالية)	الجزائر – الكويت – ليبيا – قطر	الكويت – ليبيا – الجزائر سلطنة عمان – السعودية
مجموعة الدول أعلى من أمكانتها (أداء مرتفع – إمكانات منخفضة)	مصر – السودان – لبنان	السودان – سوريا – المغرب
مجموعة دول الأداء المنخفض (أداء منخفض – إمكانات منخفضة)	المغرب – سوريا – اليمن	مصر – اليمن

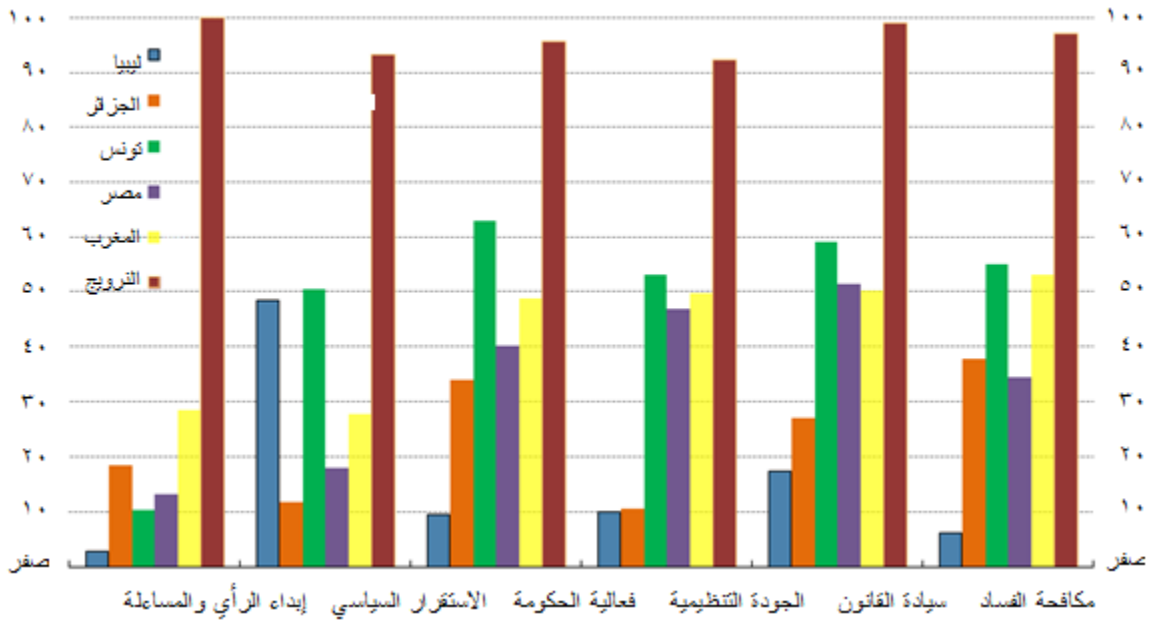
المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، مناخ الاستثمار في الدول العربية ، 2009 .

يشير الجدول إلى أن ليبيا تقع ضمن مجموعة الدول دون إمكاناتها (أداء منخفض – إمكانات عالية) وهذا يعني أن قدرة ليبيا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مازالت محدودة مقارنةً بإمكاناتها المتاحة ، وبالتالي فإن ليبيا تمتلك إمكانات مستقبلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

6- المشاكل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا :

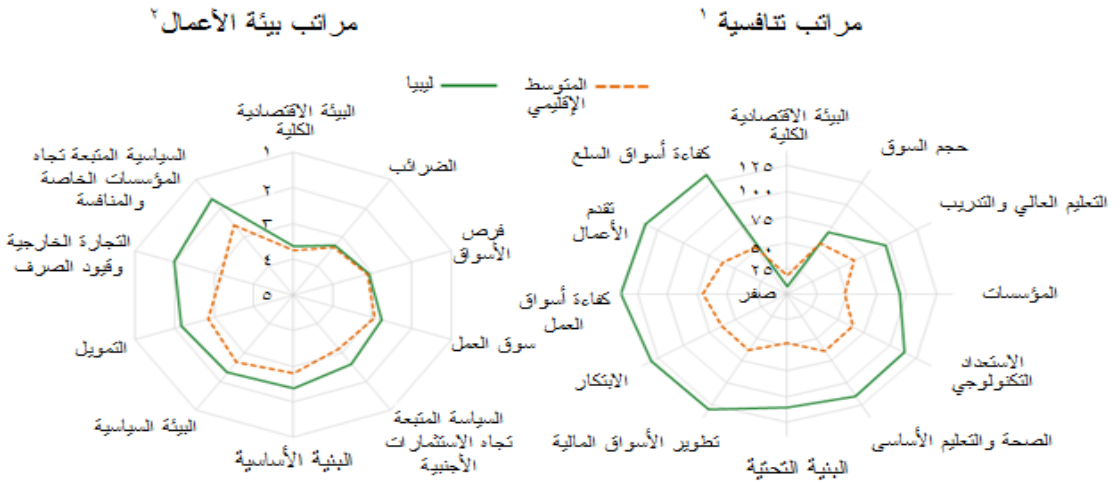
يقصد بمناخ الاستثمار مجمل الأوضاع والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المؤسسية والقانونية التي يمكن أن تؤثر في قرار الاستثمار وعلي فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة ما أو قطاع معين، وسعياً لتحسين مناخ الاستثمار أقدمت ليبيا على إجراء إصلاح شامل في إطارها القانوني ، ففي عام 2010 تم إقرار 22 قانوناً جديداً لإجراء تغييرات جذرية في عدة مجالات تشمل التجارة والجمارك وضرائب الدخل ، ومع ذلك جاء ترتيب ليبيا منخفضاً على المقاييس الدولية للحوكمة ومناخ الأعمال والتنافسية ، ووجد المنتدى الاقتصادي العالمي أن ليبيا تتمتع بأوضاع اقتصادية كلية أفضل من المتوسط الإقليمي ، وهو ما يرجع إلى الفوائض المالية الكبيرة ، ومع ذلك سجلت ليبيا أداء ضعيف على اغلب مقاييس التنافسية الأخرى ، حيث جاء ترتيبها بين أدنى عشرة دول على مقاييس تنمية الأسواق المالية والابتكار ، وكفاءة أسواق العمل ، وتقدم الأعمال وكفاءة أسواق السلع . ورسمت وحدة الدراسات الاقتصادية (Economist Intelligence Unit – 'EIU') صورة مماثلة ، حيث أشارت إلى ضعف أداء ليبيا على معيار السياسات المتصلة بالمؤسسات الخاصة والمنافسة (شامي ، وآخرون ، 2012 ، 20) .

سجلت ليبيا أداء ضعيف على جميع مقاييس الحوكمة (2010)



المصدر : شامي ، رالف ، وآخرون ، ليبيا بعد الثورة : التحديات والفرص ، صندوق النقد الدولي ، 2012 ، ص 20

رغم جهود الإصلاح لم يتحسن مناخ الأعمال ، 2010



المصـــــدر : شـــــامي ، رالـــــف ، وآخـــــرون ، ليبيـــــا بعـــــد الثـــــورة : التحـــــديات والفـــــرص ، صندوق النقد الدولي ، 2012 ، ص 20

1- صنفت الاقتصادات في مراتب من 1 الى 139 ، حيث تمثل المرتبة الاولى اعلى قدرة تنافسية . والمتوسط الاقليمي هو متوسط بسيط لتصنيفات كل من الجزائر والبحرين وايران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة .

2- تستند درجات الفترة 2005 – 2009 على مقياس من 1 (سئ جدا للاعمال) الى 5 (جيد جدا للاعمال) . والمتوسط الإقليمي هو متوسط بسيط لدرجات كل من الجزائر والبحرين ومصر وايران واسرائيل والاردن والكويت وليبيا والمغرب وقطر والمملكة العربية السعودية وتونس والإمارات العربية المتحدة وانغولا وكينيا ونيجيريا وجنوب افريقيا .

ونذكر فيما يلي أهم المشاكل التي تحد من تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ليبيا

أ- تفشي البيروقراطية في الأجهزة والمصالح الحكومية :

تأتي البيروقراطية في صدارة العوامل الطاردة للاستثمار في ليبيا ، وتشكل التعقيدات والعقبات الإدارية وكثرة الإجراءات الحكومية وانتشار الروتين في كافة الأجهزة والمصالح التي يتعامل معها المستثمر عقبة رئيسية للاستثمار ليبيا ؛ لأنها تحمل المستثمر الكثير من الجهد والوقت والأعباء المالية و تفتح الباب أمام الرشوة وانتشار الفساد ، وطبقا لمؤشر مدركات الفساد الذي يقارن

بين معدلات الفساد في 146 دولة الذي أصدرته هيئة الشفافية الدولية عام 2007 ، وأقصى درجة في المؤشر هي عشرة ، وعندها تكون الدولة في أفضل درجات النزاهة ، وأدنى درجة هي صفر وعنده تكون الدولة مصابة بالفساد في أقصى درجاته ، وكان ترتيب ليبيا وفقاً لهذا المؤشر 108 وبدرجة فساد قدرها 2.5 وهو ما يعني انتشار الفساد بدرجة كبيرة في ليبيا ويؤثر الفساد سلبياً على التنمية الاقتصادية وعلى الاستثمار إذ انه يزيد من درجة عدم التيقن في الاقتصاد ويدفع أصحاب رؤوس الأموال إلى الاستثمارات الريعية والخدمية قصيرة المدى وبعيداً عن الاستثمارات طويلة الأجل .

ب- تعدد القوانين والقرارات الاقتصادية وتضاربها :

كثرة القوانين وسرعة تغيرها ، وتضارب بعض القرارات الاقتصادية المتصلة بالاستثمار والتراجع في بعضها ، مما يؤثر على أوضاع المستثمرين المالية وعلى قدرتهم على وضع خطط عملهم المستقبلية ومن ثم تهتز ثقتهم في الاستثمار الليبي ، ومن الأمثلة على ذلك تعديل العديد من القوانين الخاصة بالاستثمار في فترات زمنية قصيرة فضلا عن غموض بعض أحكامها ووجود تعارض بينها أحيانا وخاصة بالنسبة للمؤسسات الحكومية المنوط بها تطبيق هذه القرارات .

ج- عدم توفر المعلومات الكافية للمستثمر عن السوق المحلية وعدم دقتها :

يعاني المستثمر من عدم كفاية المعلومات المتاحة عن السوق المحلية وعن أداء الاقتصاد الليبي فضلاً عن عدم دقة هذه المعلومات وارتفاع تكلفتها لا سيما بالنسبة للمستثمر الصغير ، أن عدم توافر البيانات الإحصائية والاقتصادية الدقيقة التي تتطلبها دراسة الجدوى للمشروعات الاقتصادية يؤدي إلى عدم وضوح الرؤية أمام المستثمر وقد ينصرف عن إنتاج السلعة معينة لم تتوافر عنها البيانات اللازمة لدراسة الجدوى ، وتشير المؤشرات الحديثة إلى انخفاض واضح في مدى توفير المعلومات الحديثة والدقيقة للمنشآت عن التغيرات في سياسات الحكومة والإجراءات التي تتخذها والتي من شانها التأثير السيئ على قدرة المنشاة على اتخاذ قرارها بالدخول في النشاط الاستثماري .

د- عدم كفاءة وارتفاع تكلفة بعض خدمات البنية الأساسية :

يعد توافر بنية أساسية مناسبة محدداً هاماً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إذ إنها تسهم في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمر، ومن ثم رفع معدل العائد على الاستثمار الخاص.

وتتمثل مشاكل البنية الأساسية في ليبيا في عدم وجود خارطة استثمارية للمناطق الجغرافية تبين أماكن توفر المواد الخام المحلية الممكن استغلالها لإقامة المشاريع ، إضافة إلى تعطل إجراءات حصول المستثمر على الخدمات الأساسية المتعلقة بالمشروع كالكهرباء والهاتف ووسائل الاتصال الأخرى

هـ - عدم تلبية نظام التعليم لا سيما التعليم الحرفي لمتطلبات سوق العمل :

يعتبر نظام التعليم الرسمي من أهم مخرجات العمالة الماهرة في ليبيا وذلك كما معظم الدول الأخرى ، ومن الملاحظ انخفاض كفاءة وجودة التعليم في ليبيا مما يعني انخفاض متوسط كفاءة ومهارة العمالة المؤهلة للعمل ،ويعتمد نظام التعليم في ليبيا على التلقين والحفظ وعدم تنمية القدرة على التفكير مما يحد من تكوين مهارات بشرية عالية ومتميزة تؤهلهم للعمل بالقطاع الخاص ، كما أن مناهج التعليم تركز على الأفكار النظرية بصورة أكبر من التطبيقات العملية ، ويكون هذا أوضح في التعليم الفني حيث إن المهارات الفنية والعملية التي يتم تعليمها وتدريب الخريجين عليها في مراكز التدريب المهني – والتي تعتبر الأساس في التعليم الفني – غير كافية ولاتتوائم مع النوعية التي يبحث عنها القطاع الخاص .

وبالتالي فإن نظام التعليم في ليبيا لا يمد الخريجين بالمهارات اللازمة لمشروعات الاستثمار الأجنبي مما أدى إلى نقص الأيدي العاملة الماهرة ونقص الكوادر الفنية والإدارية حيث يجد أصحاب الأعمال صعوبة شديدة في الحصول على العمالة الماهرة وعلى الكفاءات الفنية والإدارية المناسبة وهو يشكل قيداً على الاستثمار في ليبيا .

أما عن تدريب العمالة أثناء العمل ودوره في الارتقاء بمستوى مهاراتهم فان ضعف مراكز التدريب وعدم فاعلية برامج التدريب من الأسباب الأخرى المعوقة للاستثمار في ليبيا, إضافة إلي تعدد الجهات المشرفة على نشاط التدريب وعدم التنسيق فيما بينها ، مع عدم وجود برامج تدريبية تدخل الموضوعات الإنتاجية في التدريب وعدم توفر المرونة في هذه البرامج بما يسمح للعامل باكتساب مهارات مختلفة تمكنه من الانتقال من قطاع إلى آخر .

و- ضعف كفاءة أنشطة البحث العلمي :

يعد الإنفاق على البحوث والتطوير منخفض في ليبيا مقارنة بدول أخرى ، حيث بلغت هذه النفقات كنسبة من الناتج القومي الإجمالي 0.2 % ، يضاف إلى ذلك انخفاض عدد العاملين بالبحث العلمي حيث لا يتعدى عدد الباحثين المتخصصين 0.004 % من إجمالي عدد السكان

وعـدد الفنيـين لا يتعـدى فنـي واحـد لكـل باحـث ، ورغـم وجـود 11 جامعـة بمراكزهـا البحثيـة ، إضافة إلى المركز الوطني للبحوث والاستشارات والمراكز البحثية التابعة له ، لكن لا يوجد أي نـوع من العلاقة أو التنسيق بين هذه المراكز البحثية وافتقارها إلى الإمكانات المالية والمادية اللازمة ، وقد انعكست أوجه الخلل السابقة على نوعية البحوث وعلى مستوى ما توفره هذه المؤسسات من تدريب متخصص وبالتالي انخفاض درجة استفادة القطاع الخاص من تطبيقات وبحوث تلك المؤسسات . (الهيئة القومية للبحث العلمي ، 2001 ، 5) .

ز - انخفاض جودة مستلزمات الإنتاج المحلية وارتفاع أسعارها :

حيث لا تتوافر المواد الخام بالمواصفات والجودة المطلوبة وبالسعر التنافسي فضلاً عن انخفاض إنتاجية مدخلات الإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض جودة المنتج المحلي وعدم توافقه مع الشروط والمواصفات وخصائص الجودة التي تتطلبها السوق العالمية ويؤدي أيضاً إلى ارتفاع تكلفته وبالتالي انخفاض مقدرته التنافسية في هذه الأسواق .

ح - عدم توافر مراكز وقنوات التسويق وعدم فاعليتها :

ويتمثل ذلك في عدم وجود شركات متخصصة في مجال تسويق المنتجات لتتولى القيام بالمهام التالية :

- توفير دراسات تسويقية عن احتياجات الأسواق الخارجية لكل سوق ولكل سلعة على حدة للتعرف على أذواق المستهلكين وحجم وطبيعة الطلب وخصائص الإنتاج المنافس .

- القيام بالتعبئة والتغليف الفعال للسلع المختلفة وتهيئة البيانات الكاملة عن المنتج .

- القيام بالإعلان والدعاية للمنتج في الأسواق الخارجية بما في ذلك التسويق الإليكتروني للمنتجات .

ط - عدم كفاية الترويج للاستثمار الأجنبي في ليبيا :

ويتمثل ذلك في عدم وجود مؤسسة مستقلة تقوم بعملية الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر داخل ليبيا وخارجها حيث يتصف المناخ العالمي بالمنافسة الشديدة لجذب هذه الاستثمارات .

7- التوصيات:

في ضوء العرض السابق لأهم معوقات الاستثمار الأجنبي في ليبيا والتي تعرقل تطوير المناخ الأمثل للاستثمار تعرض هذه الورقة مجموعة من التوصيات لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر أهمها :

أ- الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وتحقيق التناسق بين أدوات السياسة الاقتصادية المختلفة .

ب- الاستقرار التشريعي مع مراعاة الشفافية والوضوح في القوانين وعدم التضارب فيما بينها .

ج- توفير المعلومات والبيانات عن الاقتصاد الليبي بشرط أن تكون بيانات ومعلومات حديثة ودقيقة وتفصيلية وإتاحتها للجميع .

د - وضع خارطة استثمارية لليبيا مع مراعاة واقعيتها وشمولها لكافة الأنشطة الاستثمارية لمعرفة حجم الطاقة الاستيعابية واحتياجات السوق المحلية مع الأخذ في الاعتبار السوق العالمية على أن يتم الترويج لها داخليا وخارجيا .

ه - تطوير مراكز البحوث القائمة والربط بين هذه المراكز وخدمتها للمنشات الخاصة .

و- تطوير التعليم بما يتفق مع الأنظمة العالمية من خلال التركيز على تطوير المناهج وأسلوب التعليم واعتبار التدريب وسيلة أساسية في العملية التعليمية .

ز- تطوير نظام التدريب لتوفير المهارات اللازمة لسوق العمل من خلال توفير مراكز تدريب متخصصة وتزويدها بالأجهزة والمعدات الحديثة ووضع برامج تدريبية مصممة جيداً ، والاستعانة بخبرات تدريبية عالية المستوى مع مراعاة أن يتم التدريب بشكل مستمر .

ح- الإسراع في استكمال تنفيذ برنامج الخصخصة مع مراعاة توفير درجة عالية من الشفافية في البرنامج من حيث الأسعار وتوقيت البيع وأسلوبه وجهات البيع .

ط- تطوير المطارات وشبكات الطرق والموانئ وتوفير الكهرباء والخدمات الأساسية في مختلفة المناطق الجغرافية لا سيما المناطق الصناعية .

ي- الاستفادة القصوى من تجارب الدول الأخرى في التعامل مع الاستثمار الأجنبي، لاسيما الدول العربية مثل: الإمارات، ومصر، وتونس.

ك- التعريف بأهمية وعيوب الاستثمار الأجنبي من خلال الندوات العلمية ووسائل الإعلام، حتى يمكن إيجاد البيئة المناسبة للاستثمار الأجنبي .

المراجع :

1- الفارسي ، عيسى حمد ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاقتصاد الليبي (الحجم والاتجاه والمستقبل) ، مؤتمر الاستثمار الأجنبي الفرص والمحاذير ، طرابلس 27 – 28 / 11 / 2007 .

2- الهيئة القومية للبحث العلمي ، إستراتجية البحث العلمي والتطوير التقاني ، طرابلس ، 2001 .

3- رضوان ، حمدي ، الاقتصاد الدولي دراسة تحليلية للعلاقات الاقتصادية الدولية ، القاهرة ، 1998 .

4- شامي ، رالف ، وآخرون ، ليبيا بعد الثورة : التحديات والفرص ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن 2012 .

5- فليح ، خلف الربيعي ، تحليل العوامل المؤثرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الاقتصاد الليبي مؤتمر الاستثمار الأجنبي الفرص والمحاذير ، طرابلس 27 – 28 / 11 / 2007 .

6- محمد ، أميرة حسب الله ، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل العولمة ، القاهرة ، 2006 .

7- مؤسسة التمويل الدولية ، الاستثمار الأجنبي المباشر الدروس المستفادة من الخبرات العملية ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، 1997 .

8- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار http: //www.iaigc.net/?id=7&sid=21 .

9- علي محمود فارس، امحمد عبدالله المنصوري، عوامل جذب وعوامل طرد الاستثمار الأجنبي في واقع الاقتصاد الليبي: " تحليل آراء المستثمرين الأجانب في ليبيا "، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الاجنبي في ليبيا: نحو مناخ استثماري أفضل، طرابلس، 29 أبريل/ 2006 .

10- محمد مسعود الثعيلب و خالد على كاجيجي , معوقات الاستثمار الأجنبي في ليبيا: " دراسة استطلاعية لأراء المستثمرين الأجانب " , مؤتمر الاستثمار الأجنبي الفرص و المحاذير, طرابلس , 27-2007/11/28.

المراجع الاجنبية

1- Buckley, P., Clegg, L., Cross, A., Liu, X., Voss, H., & Zheng, P. (2007). The _Determinants of Chinese Outward Foreign Direct Investment. Journal of International Business Studies, 38, 499-518.

2- Hellstrom, C., Sungur, A. (2006). Foreign Direct Investment in Turkey Determinant Factors and Advantages for Swedish Firms. Sodertorn University College.

3- Ismail, N. (2009). The Determinant of Foreign Direct Investment in ASEAN: A Semi-Gravity Approach. Journal of Transition Studies Review, 16(3),710-722.

4- Manual R . Ayosin and Ricardo Mayer(2000) , foreign investment in developing countries , unctad.

5- Otman, W., & Bunter, M. (2005). The Libyan Petroleum Industry in the Twenty First Century: the Upstream, Midstream and Downstream Handbook. (OGEL).

6- Otman, W., & Karlberg, E. (2007). The Libyan Economy: Economic Diversifications and International Repositioning, Springer.

Oxford Business Group. (2008). The report Libya 2008.-7

8-Suod, R (2011) A Study of Motives and Determinants of Foreign Direct Investment in the Key Sectors of Libyan Economy. PhD Thesis University of Gloucestershire.

9- Vandewalle, D. (2006). A History of Modern Libya (1 st ed.). Cambridge: University Press.

10- Wallace, J. & Wilkinson, B. (2004). Doing Business with Libya (2 nd ed.). GMB.

11- Yulng, L., & Yuanfei, K. (2008). Strategic Motivations for Location Choice of Foreign Direct Investment in China: a discrete-choice analysis. European Journal of Management, 8 (2).